رشيق: يجب التأسيس للتفاوض الاستباقي في التعامل مع الاحتجاجات

تيلكيل عربي- العدد 03 - من 10 إلى 16 ماي 2019

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

"باركا" من التهرب الضريبي..

صرخة مسؤولة في وجه المحتالين

"السيبة" الجبائية

كانت العالمة السوسيولوجية رحمة بورقية آخر متدخلة في المناظرة الوطنية للضريبة، التي عقدت بالصخيرات في نهاية الأسبوع الماضي، فقد دعت إلى مثياق ضريبي اجتماعي، يعبر عن المواطنة الجبائية، التي تعني مساهمة كل ملزم، حسب الاستطاعة، في المجهود الجبائي للدولة.

لم يكن حضور بورقية للمناظرة الوطنية، ومنحها شرف أن تكون "مسك الختام" اعتباطيا، فقد يكون المنظمون، قبل قراءة التوصيات المائة التي ينتظر أن تترجم إلى تدابير عبر مشاريع قوانين المالية في الأعوام الخمسة المقبلة، أرادوا أن يشددوا على أن بلوغ أهداف تخفيف الضغط الجبائي عن الملزمين النجباء، وتحقيق هدفي التنافسية، وإعادة التوزيع وتقليص الفوارق، لا يمكن أن يتحقق سوى بالامتثال للواجب الجبائي.

لقد شدد المنظمون على "الامتثال"، متفادين الحديث، صراحة، عن مواضيع التهرب والغش والتملص المحرجة والمثيرة للأعصاب، رغم الإقرار بأن تلك الممارسات وصلت إلى مستويات تنم عن ضعف حس المواطنة.

هذا ما يدفع بورقية إلى التركيز على التربية وإقناع المواطن بأن ما يضخه في خزينة الدولة يوجه لما ينفعه وينفع الناس، عبر التربية والصحة والنقل. فضعف "الامتثال"،

"الامتثال"، بالمستوى الذي بلغه بالمغرب، يؤشر على نوع من "السيبة" الجبائية، التي تحيل على ضريبة "الترتيب"، التي كانت القبائل السائبة ترفض أداءها للمخزن.

بالمستوى الذي بلغه بالمغرب، يؤشر على نوع من "السيبة" الجبائية، التي تحيل على ضريبة "الترتيب"، التي كانت القبائل السائبة ترفض أداءها للمخزن، رغم اعترافها بمشروعية السلطة المطالبة بها... ■

قريبا.. قانون يشدد الخناق على "مافيا العقار"

تستعد لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب للتصويت يوم الثلاثاء 14 ماي 2019 على مشروع قانون يتعلق بتعديل المسطرة الجنائية من أجل سد الفراغ التشريعي لمواجهة "مافيا" الاستيلاء على عقارات الغير، قبل إحالته على الجلسة العامة.

الشرقي لحرش

مشروع القانون يرمي إلى حماية الملكية العقارية موضوع اعتداء.

ويمنح مشروع القانون رقم 88.13 الوكيل العام للملك، ووكيل الملك، صلاحية الأمر باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة لحماية الملكية العقارية موضوع اعتداء، بما في ذلك صلاحية تجميد العقار، ومنع التصرف فيه طيلة مدة سريان مفعول الأمر الصادر بشأنه، كما يمنح قاضي التحقيق صلاحية الأمر باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة لحماية الملكية العقارية موضوع اعتداء، بما في ذلك تجميد العقار والمنع من التصرف فيه طيلة مدة سريان مفعول الأمر الصادر بشأنه.

كما يمنح المشروع المحكمة صلاحية الأمر باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة، بما في ذلك الأمر بتجميد العقار إذا تعلق الأمر باعتداء على الملكية العقارية، إما تلقائيا أو بناء على ملتمس من النيابة العامة، أو بطلب من الأطراف، كما منحها صلاحية البث في الإجراءات التحفظية المتخذة، بما فيها الأمر الصادر بتجميد العقار خلال كافة مراحل القضية، مع الإشارة إلى أن سريان مفعول الإجراءات التحفظية يظل ساريا إلى حين صدور مقرر مكتسب لقوة الشيء المقضي به.

من جهة أخرى، نص مشروع القانون على"استمرار الإجراءات التحفظية بما فيها الأمر الصادر بتجميد العقار في حالة تصريح المحكمة بعدم الاختصاص لكون الفعل يكتسي صبغة جنائية، وذلك تفاديا للفراغ الذي يمكن أن يسجل في هذه الحالة".

وبحسب مشروع القانون، فإن الإجراء التحفظي يظل مجرد تدبير تحوطي استباقي لا ينشئ حقوقا لأي طرف في الدعوى في انتظار صدور مقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به؛ إذ أن الهدف منه هو "منع التصرف في العقار موضوع النزاع حفاظا على حقوق الأطراف وضمانا لسير إجراءات البحث الجنائي إلى غاية انتهائه". ■

أسعار البصل مرشحة لأن تبقى مرتفعة في رمضان

لم يتردد رواد مواقع التواصل الاجتماعي في مقارنة أسعار البصل، في الأيام الأخيرة، مع سعر صرف الدولار واليورو، من أجل إبراز المستوى المرتفع لسعر تلك السلعة، التي لا غنى للمطبخ المغربي عنها، في الوقت الذي يرجح ألا تشهد أسعار تلك السلعة انخفاضا ملحوظا في الشهر الحالي بسبب ضعف العرض والوسطاء، حسب ما يتجلى من حديث رئيس جمعية منتجي البصل والبطاطس بمنطقة الحاجب لـ"تيلكيل عربي".

المصطفى أزوكاح

"ترقية" إلى مرتبة الفواكه

اشتكى بعض رود مواقع التواصل الاجتماعي من ارتفاع أسعار البصل، في الفترة الأخيرة، إلى درجة دفعت البعض إلى ترقيته إلى مصاف الفواكه.

ولاحظ "تيلكيل عربي" ارتفاع سعر البصل العادي من حوالي 6 دراهم إلى مابين 10 و13 درهم، بينما انتقل سعر نوع "البصلة الخضارية" من حوالي 2,5 درهم إلى 4 و5 درهم.

وكانت أسعار البصل بدأت في الارتفاع اعتبارا من مستهل أبريل الماضي، حيث تراوحت، حسب الأصناف، بين 5 و8 دراهم للكيلوغرام، بعدما كانت في حدود 3 دراهم.

وتذكر الأسعار الحالية للبصل بالمستوى الذي كانت بلغته في 2016، حين قفزت من حوالي 3 دراهم للكيلوغرام إلى 13 دراهم للكيلوغرام، وهو ما كانت وزارة الفلاحة والصيد البحري، فسرته بقلة التساقطات المطرية.

»

الأمطار تخذل البصل

يشير عبد النبي الزيراري، رئيس جمعية منتجي البصل والبطاطس بمنطقة الحاجب، في تصريح لـ"تيكل كيل عربي"، إلى أن السعر الحالي له علاقة بالعرض من البصل، الذي تأثر بالتساقطات المطرية.

ولاحظ أن عدم توفر عرض كاف في الفترة الحالية، عائد إلى تأثر الإنتاج بضعف التساقطات المطرية، في المناطق التي توفر في هذه الفترة البصل، مثل الشياظمة، ودكالة، وعين كرمة بمكناس، والمداكرة.

ويوضح أن تلك المناطق كان يفترض أن تزود السوق بحاجياته من البصل في الفترة الممتدة بين مارس وماي، غير أن ضعف التساقطات المطرية حال دون ذلك، مؤكدا على أن ضعف العرض من البصل سيستمر في ماي الحالي، في انتظار طرح الإنتاج المتأتي من بني ملال في شهر يونيو المقبل.

ودرجت تلك المناطق على توفير عرض كاف من البصل، في انتظار محصول البصل الذي تتيحه منطقة الحاجب في شهر غشت المقبل، والتي تعتبر من أكثر المناطق المنتجة للبصل في المملكة.

الفلاح لا يستفيد من الأسعار المرتفعة للبصل.

الوسطاء يتربصون

الفلاح لا يستفيد من الأسعار المرتفعة للبصل، يؤكد الزيراري، موضحا أنه إذا كان العرض يساهم في الأسعار الحالية، إلا أنه يؤكد على أن الوسطاء يلهبون الأسعار مستغلين ارتفاع الطلب في رمضان.

ويذهب إلى أن سعر البصل "اليابس"، الذي وصل إلى ما بين 10 و11 درهم في الفترة الحالية بالدار البيضاء، جد مرتفع مقارنة بالسعر الذي يبذل من قبل التجار الذي يشترون تلك السلعة بالجملة بمنطقة مكناس، والذي يتراوح بين 5,5 و6 درهم للكيلوغرام.

ويشير إلى أن المخزنين يستفيدون مع الوسطاء من هذا الوضع، مضيفا أن الفلاح باع المحصول، عند الشروع في جني البصل في الصيف الماضي، بما بين 70 سنتيم و1,50 درهم للكيلوغرام.

ولا يستفيد المزارعون، خاصة الصغار منهم من ارتفاع أسعار البصل بالمغرب، فالزيراري يؤكد على أن المخزنين هم الذين يستفيدون من أسعار البصل في السوق، على اعتبار أن 4 في المائة فقط من المزارعين هم الذين يقومون بتخزين تلك السلعة.

ويتصور الزيراري، يتوجب دعم التخزين وتحديثه، فالتخزين التقليدي يفضي إلى ضياع حوالي 40 في المائة من المنتوج، بسبب التعفن الذي تتعرض لها تلك السلعة.

ويفيد أن التخزين يتم في جميع المناطق بالطرق التقليدية، غير أنه يسجل أن اتفاقية أبرمت التعاونية الفلاحية المغربية بمكناس والقرض الفلاحي وسفارة هولندا بالمغرب ووزارة الفلاحة والصيد البحري، من أجل إنشاء وحدة بيداغوجية لتخزين البصل في إقليم الحاجب.

وأكد الزيراري على أنه شرع في بناء تلك الوحدة، التي سيتم تصميمها بتقنيات عصرية لتخزين البصل، بما يسمح بتنشيط دينامية عروض تصدير منتوج عالي الجودة، مرتكز على نظام المعايرة والتتبع، مشيرا إلى أن التخزين يفترض أن يحظى بالدعم الكافي من أجل تطويره.

900 ألف طن

يصل إنتاج البصل بالمغرب إلى حوالي 900 ألف طن، ويمثل أكثر من 12 في المائة من الإنتاج الوطني لزراعة الخضراوات.

ويأتي نصف محصول البصل بالمغرب من جهة فاس- مكناس، ويبلغ متوسط المردودية 20 قنطارا في الهكتار في أراضي البور و50 طن في الهكتار في المدارات المسقية. وتعد منطقة الحاجب بجهة فاس- مكناس أول مخزن للبصل وأول منتج له في المغرب، بمحصول يتجاوز 200 ألف طن في العام الواحد.

وتبلغ المساحة المزروعة بالبصل في المغرب إلى 22 ألف هكتار، 6 آلاف هكتار منها تقع بمنطقة الحاجب، التي توفر حوالي أكثر من ربع الإنتاج الوطني من تلك السلعة.

وذهب الزيراري إلى أنه، في العام الحالي، تمت زراعة حوالي 30 من المائة من البصل عبر بذارات Semoirs، ما سيفضي إلى خفض التكاليف.■

"باركا"..

صرخة مسؤول كبير ضد التهرب الضريبي

"باركا" بتلك الكلمة عبر الكاتب العام لوزارة الاقتصاد والمالية، زهير الشرقي، عن غضبه، من ممارسات تنم عن التهرب الضريبة الذي وصل مستويات تهدد التوازنات المالية. "باركا" جاءت بالدارجة المغربية الخالصة، من فم مسؤول تغلب عليه الفرنسية، فكانت أبلغ من كل الخطابات التي تحث بفرنسية أنيقة وبأسلوب فيه الكثير من البحث عن التوافق والإقناع والتحسيس بخطورة الوضع.

المصطفى أزوكاح

يتجه ممثلو المصحات الخاصة، إلى وضع شكاية ضد الشرقي، الكاتب العام لوزارة الاقتصاد والمالية، بعد انتقاده لهم خلال المناظرة الوطنية للضرائب التي شهدتها الصخيرات يوم الثالث والرابع من ماي الجاري.

وكشف رضوان السملالي، رئيس الجمعية الوطنية للمصحات الخاصة، في تصريح لـ" تيلكيل"، عن اعتزامهم رفع دعوى ضد الشرقي خلال 48 ساعة القادمة، حيث يتهمونه بـ"التشهير" و"الشتم" و"الحث على الاعتداء الجسدي".

الشرقي كان حاضرا بين الذين كانوا يستمعون لمداخلة المشاركين في إحدى جلسات المناظرة، صباح السبت ٤ ماي 2019، عندما شرع إدريس إفيلال، نائب رئيس الجمعية الوطنية للمصحات الخاصة، في الحديث عن المغرب الذي «

يتوفر على 22 ألف طبيب، بينما المفترض أن يمارس به 66 ألف طبيب. المتحدث أشار إلى أن 7 آلاف طبيب بقوا خارج المملكة، بينما يستعد 12 ألف طبيب للرحيل.
أفيلال لم يرق له الحديث عن توفير الأجراء والموظفين لـ75 في المائة من إيرادات الضريبة على الدخل، بينما لا تمثل الإيرادات المتأتية من المهن الحرة سوى 5 في المائة، وذهب إلى أنه لا يعقل أن يخضع الأطباء لسعر 38 في المائة برسم الضريبة على الدخل، بينما لا يفي أصحاب الشركات الذين يصرحون بربح يقل عن 300 ألف درهم، سوى بـ10 في المائة.
الطبيب، الذي تحدث عن الأدوار التي يؤديها زملاؤه، طالب بالتوجه نحو نظام جبائي جزافي، يحدد سلفا سقفا إبرائيا لما يجب أن يؤديه الأطباء، مع تفادي المراجعات التي يمكن أن تقع في كل مرة من قبل المديرية العامة للضريبة بالمغرب.
ما أن أعطيت الكلمة للقاعة، حتى تسلمها الشرفي، الذي بدا غاضبا، حيث توجه لممثل الأطباء قائلا "قد نقبل أن تنقص التصريحات للإدارة الضريبية بـ10 في المائة، لكن أن تصل إلى 90 في المائة.. باركا.. لا يعقل أن ترفض المصحات الشيك وتطالب الناس بالأداء نقدا والنوار. يجب أن تتحمل الهيئات الممثلة للأطباء مسؤولياتها في إشاعة الأخلاقيات".
قوبل كلام الشرفي بالتصفيق داخل القاعة، ورغم تدخل أطباء من أجل التهدئة والتأكيد على أن الوقت وقت مصالحة وأنهم ليسوا فوق القانون، إلا أن جوا من التوتر ساد القاعة. أحدهم علق "شعار 'باركا' أفضل من شعار 'العدالة الجبائية' الذي اتخذ عنوانا لمناظرة الصخيرات.. وذهب خبير محاسبي عندما سألته "تيلكيل عربي" إلى أنه يجب أن تغير بعض المهن الحرة والشركات من طريقة تعاطيها مع البلد.

"الوقت خايبة"

عندما سألت "تيلكيل عربي" خبيرا محاسبيا حول الوضع، أجاب "'الوقت خايبة'، كما يقول المغاربة ، لا مجال اليوم للسماح بـ'السيبة الجبائية'، يجب أن يساهم الجميع

الشرفي انتفض ضد نقصان التصريحات للإدارة الضريبية الذي يصل إلى 90 بالمائة.

في موارد الدولة، التي يتوجب عليه أن توجهها إلى تحقيق هدف أعادة التوزيع".
هل التهرب الضريبي كبير؟ يجب محدثنا "يتجاوز على الأقل ما تكشف عنه المديرية العامة للضريبة. يكفي أن تشير المديرية إلى الفواتير الوهمية التي بلغت قيمتها 53 مليار درهم، ما يفوت على الدولة 12 مليار درهم كمداخيل. إنه المبلغ الذي ستقترضه الدولة في العام الحالي من السوق الدولية. هناك الكثير من الفاعلين في المهن الحرة والشركات، الذين لا يصرحون بحقيقة دخولهم. لكن أغلبهم اليوم في وضع حرج".
يوضح "لقد أضحت المديرية العام للضريبة تتوفر على جميع البيانات حول المتهربين من الضريبة، وعندما يشتري بعضهم أرضا اليوم، تسائلهم تلك الإدارة. حتى أن الذين يتوفرون منهم على مبالغ مالية لم يودعوها في البنوك، ينظرون إليها كجمرة حارقة، فعين المديرية العامة لا تخطؤهم".
يعود محدثنا لما قاله الشرفي في مواجهته لدفوعات ممثل الأطباء، ويعتبر أنه تصرف بمنطق رجل الدولة. وما قاله يتعدى التوصيات، التي تعبر عن أهداف ومبادئ، فالمهم بالنسبة لهذا الخبير، هو تفعيل المبدأ الدستوري الذي يقضي بمساهمة الجميع في مجهود الجبائي للدولة، كل حسب استطاعته.

"شعار 'باركا' أفضل من شعار 'العدالة الجبائية" الذي اتخذ عنوانا لمناظرة الصخيرات حول الضرائب".

"حكرة"

لم يتردد عبد الرحيم الهندوف، القيادي بالاتحاد المغربي للشغل، عن التعبير عن "الحكرة" التي يحس بها الملزمون، الخاضعون للضريبة على الدخل، بسبب الاقتطاعات التي تتعرض لها أجورهم.
لم يرق له ضعف مشاركة النقابات في المناظرة، بينما كانت آمال عمري، القيادية

« في المركزية ذاتها، تسعى للدفاع عن رؤيتها لما يجب أن تكون عليه الضريبة على الدخل، التي تصيب أكثر الأجراء والموظفين، مقارنة بأصحاب المهن الحرة.
الهندوف اعتبر في تصريح لـ"تيلكيل عربي"، أن مشاركة ممثلي الأجراء والموظفين، الذي يوفرون لخزينة الدولة أكبر قدر من الإيرادات والذين يقع عليهم ضغط جبائي كبير، لم يكونوا ممثلين كما يجب في المناظرة، معتبرا أن ذلك لا يعكس شعار الإنصاف الذي كان عنوانا لذلك الملتقى.
اقترح أحد المشاركين، في ظل ملاحظة غياب الإنصاف بين مساهمة الموظفين والأجراء والمهنيين في المجهود الجبائي للدولة، الاستناد على المؤشرات الخارجية للثراء من أجل تحديد حقيقة مداخيل المصرحين بالضريبة، فأجاب أحد الأطباء بأن ذلك المؤشر يفترض أن يسري على الجميع بما في ذلك السياسيين والنقابيين.

توازنات

في المناظرة، كان الفلاحون يراقبون ما ستسفر عنه أشغالها، فهم يقتربون من الخروج من دائرة المعاملة التفضيلية، حيث يفترض، نظريا، الشروع في خضوعهم لأسعار التضريب العادية في 2021.
عندما سئل وزير الاقتصاد والمالية محمد بنشعبون حول النظام الجبائي الذي ستخضع له الفلاحة، أجاب بأنه لم يتم الخوض في التفاصيل التي لها علاقة بالقطاعات، لكنه ألمح إلى أنه سينظر في جميع الاستثناءات التي تهم بعض القطاعات.
يشير الخبير الجبائي محمد الرهج إلى أن العديد من الاستثناءات سيجري التخلي عنها، وإذا ما استمر العمل ببعضها عبر تحفيزات جبائية، فستكون مرتبطة بدفتر تحملات، في أفق الوصول في الخمسة أعوام المقبلة إلى الاستعاضة عن التحفيزات الجبائية بمخصصات مباشرة.
ويتصور أنه في ظل ما يتجلى في المناظرة أن التحفيزات الجبائية سيعاد فيها النظر، خاصة بعدما ثبت أن صناعيين تخلوا عن نشاطهم وتحولوا إلى العقار الذي يستفيد من تحفيزات مغرية للمستثمرين. هذا ما يفسر فكرة التوجه نحو إخضاع الصناعة والقطاعات التي تقوم على الابتكار لمعدل 20 في المائة برسم الضريبة على الشركات، بينما سيتم إخضاع القطاعات المحمية أو الاحتكارية، التي لا تتعرض لمنافسة في السوق لسعر ضريبة مرتفع، قد يصل إلى 40 في المائة، حسب مصدر من الخبراء المحاسبين.
تراهن مقاربة وزارة الاقتصاد والمالية، على توسيع الوعاء الجبائي في الأعوام الخمسة المقبلة، من أجل توفير هوامش تتيح خفض الضغط عن الملزمين النجباء وبلوغ هدف إعادة التوزيع. هذا جوهر الإنصاف الذي تتطلع إليه الوزارة. بما يعطي كل معناه لصرخة الشرفي "باركا". ■

تراهن وزارة المالية على توسيع الوعاء الجبائي في الأعوام الخمسة المقبلة.

هذه حيل المغاربة للتهرب من أداء الضريبة

كثيرة هي الحيل المستعملة للتهرب الضريبي (تقليص رقم المعاملات، شراء الفواتير، تكاليف مزيفة... إلخ).
وإذا كانت المديرية العامة للضرائب تبذل جهودا كبيرة للحد من هذه الظاهرة عبر رقمنة الإجراءات الضريبية، فإن المحتالين يجدون دوما طرقا جديدة للتهرب.
"تيلكيل" حاولت الوقوف عند أهم الحيل المستعملة في هذا المجال...

رضى دليل- يونس ساوري

يحقق المحتالون رقم معاملات يصل إلى حوالي 53 مليار درهم.

على مرمى حجر من محطة أكدال بالرباط ينتصب بناء رصين يميل لونه إلى الرمادي. بابه الرئيسي مقفل بسبب الأشغال الجارية، وبالتالي على المرء الالتفاف على البناء للعثور على مدخل ضيق يحرسه شاب سارع إلى رفع العارضة دون التأكد من هوية الداخلين. بالممرات يسود صمت القبور: لا أصوات الطابعات التي تقذف بالأوراق من جوفها، ولا أصوات مفاتيح الحواسيب التي تعذبها أصابع السكرتيرات، فقط بعض الشاوشات يتحركون بذلك التكاسل الذي يميزهم.
والواقع أن البساطة النسبية للمكان تتناقض نوعا مع الأهمية التي يكتسيها.. الأهمية القصوى التي يكتسيها.. فنحن في مقر المديرية العامة للضرائب، النقطة التي تتجمع فيها كل العائدات الضريبية للمملكة

استقبلنا مصطفى أمان، مدير المراقبة الضريبية، الذي يجر خلفه 30 عاما من التجربة. فهذا الأستاذ السابق في "المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات" (ISCAE) أمضى حياته في التصدي للمتهربين من الضرائب. بدون مقدمات يقول "لمكافحة التهرب الضريبي تظل الشفافية هي المفتاح: شفافية الأداء بين الفاعلين، شفافية العلاقة مع الإدارة.. هذا ما نعكف عليه".

لا شيء للتصريح

لا يضيع عمر فرج، المدير العام لمديرية الضرائب، فرصة ليذكر بأن "التهرب الضريبي ليس استثناء في المغرب بل قاعدة". ويضيف أنه بالرغم من الارتفاع الكبير في العائدات الضريبية، فإن المداخيل الحالية لا تمثل سوى جزء ضئيل جدا من النشاط الاقتصادي. "إذا أخذنا الضريبة على القيمة المضافة (TVA) فالعجز يصل إلى 40 مليار درهم في السنة"، أي ما يكفي لتمويل وزارة تعليم أخرى.
"أما في ما يخص الضريبة على الدخل فالوضع ليس أفضل بالمرة" تقول مديرية الضرائب كاشفة أن "أكثر من 50 ألف مقاولة لا تتجشم حتى عناء التصريح".
ويحقق هؤلاء المحتالون رقم معاملات يصل إلى حوالي 53 مليار درهم، أي ما يعادل رقم معاملات المجمع الشريف للفوسفاط، وهذا يعني ضياع 12 مليار درهم سنويا على خزينة الدولة. ولكن كيف يفلت هؤلاء المتهربون من أداء واجبهم؟

بهذا الخصوص، يشير العديد من المهنيين الذين استجوبنا إلى وجود عقلية تتحدى السلطات الضريبية. ويقول عمر فرج "إذا كان هؤلاء الأشخاص يفلحون في التهرب من أداء الضريبة، فهذا يعني شيئين لا ثالث لهما: إما أننا غير أكفاء أو اننا متواطئون معهم".

فواتير مزورة

في الحقيقة يتمتع المتهربون بدهاء لا مثيل له ولا حدود. وحسب مصادرنا، فالإدارة الضريبية أنشأت سجلا يضم 300 طريقة للتهرب (...) ويقول شريك في مكتب للاستشارة "نعم، سبق لي أن تهربت من أداء الضريبة" ولكنه يؤكد أنه أقلع اليوم عن هذا السلوك. يضيف كاشفا الطرق التي كان يتهرب بها من الأداء: "وسيلتي كانت تتجلى في سعيي الدائم إلى التقليل من حجم الضريبة. لهذا كنت، رفقة أحد عمالي، أطارد الفواتير القديمة". هكذا كان هذا الشخص يرتاد المطاعم والحانات بحثا عن فواتير وتذاكر الأداء التي تخلى عنها الزبناء. "كنت أستغل كل شيء، تكاليف وجباتي، وتلك التي تخص أصدقائي وحتى أشخاص مجهولين.. وفي ظرف عشر سنوات، قمت، وفق حساب تقريبي، بتحويل أكثر من 350 ألف درهم.. ولم يتم ضبطي ولو مرة واحدة".

بخصوص عملية تضخيم التكاليف المهنية، تظل هوامش المناورة واسعة جدا. إذ بالرغم من كون رقمنة التصريحات الضريبية سمحت بتحويل حوالي 1000 إطار إلى قسم المراقبة، فإنه يستحيل فحص الحصيلة المالية لكل المهن الحرة الخاضعة للضريبة على الدخل.

ويعترف هذا الطبيب المتخصص في أمراض السرطان، الذي فضل عدم الكشف عن هويته، أنه كان يسرف في الاعتماد على فواتير التكاليف(...) كنت أحول كل الإصلاحات التي أجريها في البيت إلى تكاليف خاصة بالعيادة، دون الحديث عن المشتريات الشخصية، والحواسيب، والهواتف الذكية، والأثاث بل حتى اللوحات الفنية الغالية".

كما أن هذا الطبيب كان يبالغ في سفريات الاستجمام التي كان يحولها إلى مشاركات في المؤتمرات الطبية بكل جهات العالم.

المدير العام للضرائب: التهرب الضريبي ليس استثناء في المغرب بل قاعدة.

"المسألة بسيطة بشكل مثير.. بحكم تخصصي كنت أتعقب المؤتمرات المنظمة بكل من تركيا، تونس، إيطاليا، وأدبر أمري حتى تصادف مواعيد تلك المؤتمرات عطلتي، بالتالي تصبح رحلتي سفرا مهنيا".

ويتابع أن مفتشا للمالية شك مرة في كثرة أسفاره المهنية هذه، فـ"أجبته بالقول إنه على الطبيب الحرص كل الحرص على أن لا يكون متجاوزا، فصحة المرضى رهينة بهذا الأمر !".

كان هذا الرد مقنعا جدا "خاصة إن غادر المفتش محفوفا بوعد بإجراء فحص لأحد الأقارب، ومحملا بما تيسر من الأدوية المجانية".

مساهمة ضئيلة للمهن الحرة

وبسبب مثل هذه الممارسات في المهن الحرة (الأطباء، المهندسون، المحامون، الموثقون... إلخ)، انتبهت المديرية العامة للضرائب، بعد 1569 عملية مراقبة في 2018، إلى أن أصحاب هذه المهن لا يساهمون سوى بـ 5% من عائدات الضريبة على الدخل مقابل 75% للأجراء الذين تقتطع ضرائبهم من المصدر.

بل تبين أن هؤلاء الأشخاص لا يؤدون في المعدل سوى 24800 درهم، أي أقل مما يدفعه أجير يحصل على أجر صاف يبلغ 8000 درهم، كما أن الأرقام التي نشرتها مديرية الضرائب في دجنبر من السنة الماضية تكشف أن 75683 شخصا من أصحاب المهن الحرة يؤدون الضريبة من أصل 93283.

والنتيجة: إذا كانت الضريبة على الدخل تدر على خزينة الدولة 40 مليار درهم سنويا، فإن المهن الحرة لا تساهم في هذا المبلغ سوى بـ1,9 مليار درهم، أي أنها تضيع على

الإدارة الضريبية أنشأت سجلا يضم 300 طريقة للتهرب.

الموضة الآن هي الاستثمار في القطاع الفلاحي المعفى من الضريبة.

« خزينة الدولة ما يقرب من 5 ملايير درهم، وهذا يعادل ميزانية تسيير الدبلوماسية المغربية سنويا(...).

الفلاحة جنة ضريبية

للاحتيال على الخزينة العامة، يملك بعض الأشخاص خزانا من المكر. ويقول لحسن دادسي، وهو محام بهيئة الدار البيضاء له تجربة طويلة في قضايا تبذير الأصول الاجتماعية والتهرب الضريبي، إن الموضة الحالية هي الاستثمار في النشاطات الاقتصادية التي توجد خارج حقل الضريبة. "فالكثير من رجال الأعمال يستثمرون في القطاع الفلاحي بشراء الأراضي والضيعات. بهذه الطريقة، يمكنهم، في حالة أي عملية تفتيش، تبرير المداخيل النقدية الواردة من نشاطات أخرى، وذلك بإدماجها في العائدات الفلاحية.

بهذه الطريقة يستفيدون من مقتضيات قانون مالية 2014 الخاصة بالقطاع الفلاحي التي تعفي الفلاحين الذين يحققون رقم معاملات يقل عن 5 ملايين درهم من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل".

والواقع أن القطاع الفلاحي يعتبر جنة ضريبية لأن الصفقات تجري فيه في معظم الحالات نقدا ودون فواتير، وهذا يخول للمستثمرين التخلص من أي أثر للصفقات التي يعقدون، ما يجعل التهرب الضريبي أكثر سهولة.

ويلجأ المتهربون من الضرائب كذلك إلى "الشركات الأشباح"، حسب المحامي البيضاوي. يقوم الشخص بتكوين شركة رأسمالها 1000 درهم، ثم يكتري محلا ويؤدي واجب الكراء لمدة ثلاثة أشهر على حين الحصول على السجل التجاري، بعد ذلك يعمد إلى إثقال الشركة بالديون ثم يختفي بعد بضعة أشهر دون أن يؤدي الضريبة على القيمة المضافة ولا الضريبة على الدخل.

هناك حيلة أخرى، تتمثل في لجوء شخص ما إلى إنشاء شركة ويتخلى عن مهمة تسييرها للبواب أو السائق مقابل أجر شهري يتراوح ما بين 3 و4 آلاف درهم. طبعا، يتباهى هذا الأخير بصفته الجديدة أمام أسرته وجيرانه، والحال أن المؤسسة التي يمثل تنخرط في نشاطاتها (تصدير واستيراد أو التجارة أو غيرها)، ولكن بعد أن تكون الشركة قد أدت مهتما دون القيام بأي تصريح لمصلحة الضرائب، يتبخر أثر الشخص المؤسس(...) طبعا في هذه الحالة تتم معاقبة الشخص المكلف بالتسيير فقط(...).

بتصرف عن "تيلكيل"

رشيق :
يجب التأسيس لميكانزمات التفاوض الاستباقية في التعامل مع الاحتجاجات

في هذه المقتطفات من حوار طويل لـ"تيلكيل عربي" مع الأنثروبولوجي المغربي حسن رشيق، يتم التركيز على تنامي الحركات الاحتجاجية في المغرب وعلاقتها بمفهوم الاستقرار وثقافة ميكانزمات الحوار والتفاوض الاستباقية بديلا عن "ثقافة الكاو"...

أحمد مدياني

يعيش المغرب مؤخراً على تنامي الحركات الاحتجاجية وتنوع أشكالها في الشارع. هل هذا تحول في سلوك المغاربة ؟

ولو أنني لم أشتغل كثيراً على هذا الموضوع، يمكن القول إن الاحتجاجات العنيفة قلت بالمقارنة مع سنوات الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، وأن نسبة الاحتجاجات السلمية أكثر بكثير من تلك التي تشهد أعمال عنف.

خلال الاحتجاجات المسجلة في العامين الأخيرين، نلحظ تسجيل عنف، يكون في غالب الأحيان من طرف الدولة، وإحدى التفسيرات الممكنة لذلك أن جهاز الأمن، ربما، لم يعد في استطاعته في عدد من الحالات، بما فيها مباريات كرة القدم، أن يتحمل هذا الزخم من الاحتجاجات وإن كانت سلمية.

بالمحصلة، يمكن القول نعم إنه وقع تحول في السلوك الحضاري للجماعات التي تنزل للشارع بصفة قانونية، ومن بينها تنسيقية من يوصفون بالأساتذة المتعاقدين.

بعض الشرائح في المغرب وخاصة منها المنظمة، جعلت من السلوك الاحتجاجي وسيلة للتعبير عن مطالبها، وتابعنا ما وقع في جرادة وقبلها الريف وسيدي إفني وزاكورة.

الأنثروبولوجي حسن رشيق.

إذا قمنا بإحصاء للاحتجاجات سوف نجد الآلاف في الحركات التي يقودها أشخاص أو جماعات، وهذا يعني أنه بالفعل هناك تحول. مسألة أخرى يجب التسطير عليها وتكراراها لفهم هذا التحول، ولمستها في العمل الميداني البحثي الذي قمت به في عدد من الجماعات القروية، سوف أعرضها هنا: "بكري كان الواحد يرجع للدوار فرحان، ومنين يسولوه يقول ليهم راني دوا معايا القايد، ويسولوه: أشنو قال ليك، رد عليهم: قال ليا شد الصف ألحمار".

ثقافة يتحدث معك القائد وتخاف منهم لم تعد حاضرة عند المغاربة، بل بدأ الخوف الرهيب من الدولة يختفي ولم يعد بالحجم الذي كان عليه في الماضي.

من ساهم برأيك في هذا التحول الذي قطع إلى حد كبير، كما قلت، مع الخوف الرهيب من الدولة وأجهزتها ؟

أنا أعتقد أن كل ما سمي بالمجتمع المدني من سنوات التسعينيات له أثر في المجتمع أكثر من التنظيمات الحزبية.

التحول في الثقافة السياسية التي عنوانها أحتج، أرفض، أطالب بحقي، أنا مواطن، ساهم فيه المجتمع المدني. وإذا قمنا بإحصائيات سوف نجد أن التحول في الثقافة السياسية للأشخاص والجماعات، هو أن علاقتهم مع الدولة والإدارة تغيرت، بل أصبح منطق نحن من نعطي للدولة هو الحاضر.

ويبرز هذا التحول مثلاً في الاحتجاجات التي شهدتها منطقة عين السبع بالدار البيضاء حول ملف السكن، أكيد تابعنا كيف أصبح الأشخاص يتحدثون عن الدولة، ويجب الانتباه جيداً إلى أنهم أناس بسطاء.

«

د.رشيق

لماذا لا نجد تأثيراً لهذه الاحتجاجات على الاختيارات السياسية للمواطن، خاصة في لحظة الانتخابات؟

يمكن أن أقدم تخمينات هنا وليس جواباً انطلاقاً من معطيات. الاحتجاجات تهم ما يمكن تسميته قيادة معينة زائد متعاطفين، مثلا سوف نأخذ المثال بزاكورة والريف، هنا إذا قمنا بحساب عدد المحتجين بالنسبة للساكنة التي يمكن أن تصوت سوف نجد نسبتهم قليلة جداً. اشتغلت في مناطق عدد ساكنتها 900 شخص، من يتحرك فيها 30 فقط وهؤلاء هم النشطون. وعندما تأتي الانتخابات لا تتحدث مع هذه الفئة، مع العلم أنه في بعض الأحياء يشتغل الفاعلون والناشطون لصالح من يتقدم للانتخابات.

الأغلبية الصامتة هي من تشارك في الانتخابات، رغم أن القضايا التي أخرجت الجماعات إلى الشارع تهمهم ويستفيدون من أي تغيير إذا ما تمت الاستجابة للمطالب من طرف الدولة.

في تنغير الاحتجاجات ممتدة لسنوات طويلة، ويطالبون بنصيبهم من المعادن التي تعتبر ثروة وطنية، في زاكورة خرجت فئات من الساكنة للمطالبة بالماء الصالح للشرب، في الريف كانت هناك مطالب اجتماعية واقتصادية وثقافية، وهناك احتجاجات كثيرة في مناطق عدة وقعت لم تنل الزخم الإعلامي، ومن دور الباحث والصحافي مستقبلا رصد إلى أين سوف تتجه أصوات الساكنة.

رشيق يعتبر أن الاحتجاجات ما هي إلا وسيلة لإيجاد تعاقد جديد يحل المشكل.

كيفما كان الحال، يجب التأكيد على أن منطق الفعل الجماعي لا يؤطر كل الجماعة، يؤطر فقط المتعاطفين والقيادات، ومن لا نسمع لهم صوتاً خلال الاحتجاجات هم من يشاركون في الانتخابات.

المسؤولون والسياسيون المغاربة دائما يروجون لأهمية الاستقرار بالمغرب. أمام تنامي الاحتجاجات في السنوات الأخيرة، ألا ترى أنه سوف يكون من الصعب التعويل على تأثير هذا المفهوم أي الاستقرار؟

هناك من يقول إن الاحتجاجات حالة مرضية تعبر عن عطب في الجماعة، وأنا لا أتفق مع هذا الطرح. وهناك من يرى أن هذه الاحتجاجات والنزاعات الجماعية ما هي إلا وسيلة لإيجاد تعاقد جديد يحل المشكل، وأن دينامية كل مجتمع تفرض أنه كلما وصلنا إلى مرحلة عدم التوصل إلى حلول يكون هناك نزاع يمكننا من مراجعة القواعد القديمة والاتفاق على أخرى جديدة. المجتمع الذي لا يعرف احتجاجات أو نزاعات هو المجتمع المريض. الآن السؤال الذي يجب أن يطرح هو هل لدينا ثقافة الحوار وإيجاد الحلول للنزاعات، وأنا أرى أن هذا الجانب بنقصنا ومن طرفين.

لنأخذ مثالاً بما وقع في ملف الأساتذة المتعاقدين. عندما يأتي أحد الطرفين ويقول لك من الأول هذا خط أحمر، التنسيقيات تضع شروطاً بخطوط حمراء والوزير بدوره يمارس نفس السلوك، إذن كيف سوف نتوصل إلى حل؟!

يجب أن نؤمن بمنطق طاولة المفاوضات وكل طرف يحاول انتزاع مكاسب ضمن حوار مستمر، أما إذا كان هناك إقصاء متبادل فلن نصل إلى حلول.

بخلاصة، عندما نتحدث عن الاستقرار يجب أن نعي جيداً أن العطب في المجتمع هو أن لا تكون هناك نزاعات وليس العكس، وفي أسوء المراحل في تاريخ المغرب، حتى من الناحية الأمنية والقمعية، كانت هناك احتجاجات وسوف تستمر، وهي عادية بالنسبة لكل شعب حي ومتحرك.

يجب أن تكون النزاعات منطلقا نحو إنتاج قواعد جديدة، كما حدث مع حركة 20 فبراير، التي أفرزت دستور فاتح يوليوز.

هناك من يراه ممنوحاً فيما يرى البعض الآخر أنه ليس ممنوحاً، بينما يعتبر البعض أنه حد أدنى يمكن التفاوض على أساسه. ومن الجيد أن تستمر كل فئة في الدفاع عن رأيها إلى الآخر، ولكن باستحضار منطق أنه في هذه اللحظة، هذا أحسن ما يمكن أن نصل إليه، وما فوقه يعني مباشرة قتل الرأي الآخر، وهذا المنطق يحضر في الثورات فقط وليس في النزاعات الاجتماعية. يجب أن نتجاوز ما يوصف بـ"ثقافة الكاو" التي كانت سائدة في المغرب إلى حدود سنوات التسعينيات، فالاحتجاجات والنزاعات واردة، لأن الأشخاص الذين لا ينالون حقوقهم لا حل لهم غير الاحتجاج.

كما يجب أن يعاد التفكير في طريقة التعامل مع النزاعات الاجتماعية، وذلك باستباق تنظيم المسيرات الاحتجاجية، والجواب على المطالب، والجلوس في مفاوضات والحديث بلغة مباشرة عنها وتقديم جميع المعطيات، نحن نتجه مباشرة إلى الإضراب والمسيرات ثم نبدأ في البحث عن حلول من الطرفين.

يجب أن نؤسس لثقافة ميكانزمات الحوار والتفاوض الاستباقية، وهذه الثقافة لا تتوفر عليها الدولة.

سبق وشاركت في إعداد مشروع تنموي في جماعات الجنوب، ومن بين الأمور التي اقترحت: التأسيس لآلية الشكايات في كل الجماعات، أي منح الأشخاص والجماعات فرصة لإيصال شكاواهم قبل أن ينتقلوا للفعل الاحتجاجي...■